

تنظيم المعاش

في الإسلام

لنقولا زيادة

ان الرقعة التي رزف عليها علم العروبة والاسلام متباعدة الاطراف . متسعة الارجاء متباينة الوضع الجغرافي . مختلفة العامل الطبيعي من اودية وارفة الظلال الى أحواض أنهار يانعة ، الى سهول منبسطة غنية ، الى جبال مرتفعة الى صحارٍ قاحلة . فكان من الطبيعي ان تتنوع موارد الرزق في ربوعها . وتتعدد مصادر العيش في انحائها . وتبع ذلك اختلاف في وسائل العيش وطرق الارتقاء ، وسبل تنظيمها . ولست أريد ان أتعرض لهذه النواحي المتعددة ، كما اني لست أنوي أن تتناول النظام المالي في الدولة الاسلامية بالدرس والتحليل . وكل غرضي أن أنقل إليكم شذرات مختلفة عن تنظيم المعاش تنقطنها من كتب الأدب والتاريخ

لم يلبث العرب بعد استقرارهم في البلاد التي فتحوها ان سکوا النقود . ولذلك كانت المعاملات التجارية في أنحاء العالم الاسلامي . الآ في النادر من الأحوال ، تعتمد على النقد لا على المتباينة . وقد كانت الدنانير الذهبية والدرهم الفضية معاً أساس النقد . وبذلك كان النظام النقدي ، ثنائياً . هذا بالإضافة الى فروق محلية في وزن الدرهم . ويمكن القول اجمالاً ان الدينار كان ينقسم قليلاً من نصف الجنيه الانكليزي الآن . اما الدرهم فكان يساوي اربعين مثلاً (اربعين مثلياً أو اربعين مثلاً) . والدرهم المقصود هنا هو الدرهم النقرة الذي يكون ثلثاً من النعمة الخالصة وثلثه من النحاس . وهو الدرهم الذي كان استعماله شائعاً في سوريا ومصر حول القرن الخامس الهجري . اما الدرهم المغربي فقد كانت قيمته ثلث قيمة الدرهم النقرة . وقد عرف الناس النقود النحاسية في زمن مبكر في الدولة الاسلامية لكنها لم تكن في وقت من الاوقات تعدد أساساً للتعامل التجارية . على أنها راجت في السوق في القرن الثامن الهجري وكانت ثمانية وأربعون مثلاً منها تساوي درهماً واحداً . لكنها لم تلت ان فقدت قيمتها فأصبحت تقوّم الحاجيات بوزن من النقود على أنها نحاس لا على أنها نقد

وكانت وحدة الوزن متباينة في أنحاء العالم الإسلامي . ففي مصر كان الرطل مائة وأربعة وأربعين درهماً على نحو ما نعرفه اليوم ، أما في سوريا فقد اختلف وزنه بين مائة درهم في دمشق وصفد وطرابلس وبين سبعمائة وعشرين درهماً في حلب وحماة وغزة . وهو على كل حال ، أقل من وزن الرطل المشتمل الآن في أنحاء سوريا كذلك كانت وحدة المكاييل تختلف في القطر الواحد عنها في القطر الآخر اختلافاً بيناً . وإن كانت تتفق قطراً قطراً مع المشتمل منها إلى الآن : فالقذح والروبة والأردب كانت مستعملة في مصر والند والكيل والغرارة كانت شائعة في سوريا . منذ القرن السادس الهجري

والتحدث عن تنظيم المعاش يقتضي الإشارة إلى أسعار الأشياء وكسب الناس ، لبيان العلاقة بين ما يكسبه ثراءً ومقدار ما ينفقه على شؤون العيش الضرورية . ودفعاً للنس والتكرار اللذين يمكن أن ينشأ من ذكر أثمان وحدات الوزن والكيل المختلفة رأيت أن أورد الوزن بالكيلوغرام . والعرب بالذات . والملل الفلسطيني يقابل التلس العراقي على التحقيق والمليم المصري على وجه التقريب . فالسعر المألوف للقمح في سوريا ومصر كان ملين للكيلو الواحد ومثله للارز . أما الشعير فكان ثمن الكيلو الواحد ملاً ونصف المل . وكان ثمن كيلو اللحم نحو أربعين ملاً وثمانين الدجاجة يتفاوت بين ثمانين ملاً ومائة من الملات . أما في العراق فقد كان القمح أغلى . لذلك بلغ ثمن الكيلو الواحد ثلاثة ملات . وروي أن ثمن حمل حمار من القصب في مراكش كان نحو خمسة عشر ملاً . هذه هي الأسعار العادية أما في الأزمات مثل القحط أو انتشار الوباء أو الحروب فقد كانت الأسعار ترتفع خمسة أضعاف وسبعة أضعاف . وقد بلغ ثمن رغيف الخبز في زمن السلطنة القاطني في مصر خمسة عشر ديناراً

أما الأجور والمكاسب فقد ترك لنا السلف الكثير من أخبارها ؛ وما لا ريب فيه أن العمال ومن جرى مجراهم لم يكونوا يتمتعون بصبوحة من الرزق . فقد كان النساج يتداول ، في بعض الأحيان ، نصف درهم في اليوم . وقد نقل الأستاذ متر عن صاحب مصارع العشاق أن الرجل وزوجه في عصر الرشيد كان يكفيهما ثلاثمائة درهم في السنة للعيش المتوسط . فإذا تذكرنا هذا وجدنا أن النساج المذكور كان يضطر إلى عيش هو دون المتوسط . أما أصحاب الأرضين فكانوا يؤجرون القدان الواحد من الأرض الجيدة بأربعين درهماً في السنة في أوقات الرخاء . وقد روى لنا القلقشندي الكثير عن أرزاق أصحاب الوظائف نكتفي الآن بالإشارة إلى بعضها . كان رزق الوزير في مصر خمسة آلاف دينار في الشهر يتفق منها على حاشيته ،

وكانت وظائف القصر المختلفة تتفاوت أوزانها بين عشرة دنانير ومائة دينار في الشهر . وكان الشيخ الكبير في مجلس السلطان بتونس يتقاضى نيفاً وألفاً وثلاثمائة درهم نقرة في الشهر الواحد . وروى أن محاسب مصر كان يتقاضى ثلاثين ديناراً في الشهر وأن قضاة مصر تجابت مرتباتهم بين الثلاثين والمائة والستين من الدنانير . وأن معلم النحو والعروض كان يتناول مئتين درهماً في الشهر . ولا شك أن هذه الأرقام تعينا على تفهم العلاقة بين الإيراد والمصروف وقد نالت المعاملات التجارية وإنالية حفظاً وافرأ من العناية والترتيب . فكانت السفائح وسيلة نقل الأموال من مكان إلى آخر . فقد روى ناصري خسرو أنه لما ترك أسوان حمل معه سبنتجة من صاحبه هناك إلى وكيله في عيذاب فدفع له المبلغ لقاءها . وقد بلغت قيمة بعض السفائح والمكوك ثلاثين أو أربعين ألفاً من الدنانير . هذا إلى الخانات العديدة التي كانت مقصد التجار الغريباء يضعون بضائعهم ودوابهم في أسفلها وينامون في أعلاها ، ويقفلون غرفهم بأفثال رومية . وبعض هذه الفنادق كان فيه أربع أو خمس طبقات . ولعل فنادق الإسكندرية كانت من أكبر ما عرف في العالم الإسلامي

ولم تكن الدولة تشرف على تنظيم الحياة الاقتصادية العامة . لكننا مع ذلك نجد أن أولي الأمر كانوا يراقبون شؤون المعاش مراقبة دقيقة في بعض الأحيان ، رغبة في ضبط الأمور ومنع التفس . فمن ذلك أن السكايل والوازين كانت خاضعة لمراقبة المحاسب الشديدة . وقد روى القريري أنه كان في كل سوق من أسواق مصر على أبواب كل صنعة من الصنائع عريف يتولى أمره . وكان العريف أحد المشتغلين بالبيع في السوق . فان عريف الخبازين بمصر كان له دكان يبيع الخبز بها ويظهر من قصة رواها القريري أن العريف كان يعزله الوزير إذا وقع انظن أنه أنكر شيئاً . ولعرف بما نقله الأستاذ متران تجار الكتان في دنيا مصر لم يكونوا يستطيعون أن يبيعوا ما يبيع باسمهم إلا للمسامرة الذين تعينهم الحكومة . أما في فارس فقد كان غسل خيوط الكتان في نهر معين يقتضي الحصول على إذن من ناظر النهر . ومتى تم الفسج عين المسامرة الرسمىون ثمن الأقسمة وخصموا اللقائف وسلموها إلى التجار الأجانب

ومن هذا القبيل ما عرف عن نظام الاحتكار الذي لجأ إليه الفاطميون والمماليك وكان القصد منه زيادة واردات السلطان . فمن المعروف عن الفاطميين مثلاً أنهم منعوا تصدير الأقمشة الصرية إلى العراق ، وقد يكون أساس هذا العمل سياسياً لا اقتصادياً . لكننا نرى من الجهة الأخرى ، أنه لكثرة التمر في كرمان كان يعطى للمصدرين جوائز . فكان الجالون يحملون التمر مناصفة إلى خرمان ويعطى السلطان كل جبل ديناراً

وعرف صناع العالم الاسلامي ما يعجز ان نسميه « الماركة المسجعة » . فقد كانت البلاد المشهورة تنقش على ما يصنع فيها (عمل مدينة كذا) . على ان ذلك لم يمنع الغش ، إذ صنعت بعض البلاد تباً غير جيدة ، وكتبت عليها اسم بغداد لتروج سوقها وبين الوظائف التي يذكرها القلقشندي نوع يسميه (الوظائف الصناعية) . وقد اورد انها كانت معروفة في مصر والشام . ومنها رئيس الجراحية أو الكعاليين والاشياء ونحن نرجح ان هذا النوع من التنظيم كان يرمي فيه الى تنظيم الناحية الخلقية الادبية اكثر من تنظيم الناحية المعاشية أضف الى كل ذلك نوعاً من النقابات التي كانت تشرف على العمل والتجارة والتي نشأت عن تجمّع الحرف وأصحابها في أجزاء معينة من السوق ، فاقضى الوضع ضبطاً وتنظيماً خاصين . ولعل أصحاب البنوك كانوا في مقدمة من نظم النقابات هذه

وثمة ناحية من نواحي تنظيم المعاش في الاسلام حرية بصايتنا ، ولا سيما في هذه الايام ، هذه الناحية هي الوسائل التي لجأ اليها أهل الحل والعقد في تفرجح أزمات القحط وما يتبع ذلك من ارتفاع الاسعار . وقد وقعت على أخبار طارواها القريري عن مصر ، وأيت في نقلها لذة ومُتعة ودرساً عملياً

أصاب مصر في أواخر القرن الرابع الهجري قحط كان سببهُ نقص ماء النيل ، فارتفعت الاسعار وازدحم الناس على الخبز يطلبونه وقتلوا من أجله . فجمع متولي السعر خزاني الغلال والطحانين والخبازين وقبض على ما بالساحل من الغلال وأمر ان لا يتبع إلا للطحانين وسمر القمح والشعير والطح وسانر الحبوب والبيعات ، وضرب جماعة بالسياط وشهر بهم وشدد في ذلك وكبست عدة حواصل وفرق ما فيها على الطحانين بالسعر الرسمي . فرى من هذا ان وزير الحاکم بأمر الله لجأ الى التسعيرة الجبرية وحظر توزيع الغلال إلا على الطحانين ليحول دون الاستغلال . وأصبحت التسعيرة الجبرية وسيلة يلجأ اليها في الازمات في مصر في القرون التالية لزم الحاکم بأمر الله

وثمة وسيلة أخرى لجأ اليها الوزير المصري في سبيل تخفيف الأوبلات في القرنين الرابع والخامس للهجرة ، وهي ختم الغلال . فقد أمر الحاکم بأمر الله بفرض ما يحتاج اليه من الغلال على أبواب الغلات وخيرهم بين أن يبيعوا بالسعر الذي يقرره بما فيه الفائدة المحتقة لهم وبين أن يمنحوا فيختم على غلاتهم ولا يمكنهم بيع شيء منها الى حين دخول الغلة الجديدة فاستجابوا لقوله وأطاعوا أمره وأنحل السعر . ثم وقع غللة في أيام الأمر بأحكام الله الفاطمي في القرن الخامس للهجرة فنظم القائد أبو عبد الله بن فاتك على مخازن الغلات وأحضر أبوابها وخيرهم بين أن يبيعوا على سعر الدولة وبين أن يختم على غلاتهم . فن أجاب باع ومن رفض

ختم على ما عنده . ونظر في حاجة السوق وفي القدار التيسر الحصول عليه وبيع ما نقص الى الطحانين بالسعر عن غلات ديران الدولة . فلما دخلت الغلة الجديدة بيعت الغلة المختم عليها بسعر قليل وأصاب أصحابها خسارة كبيرة

وقد كان من عادة السلطان بمصر أن يحتفظ باحتياطي من الحبوب القصد منه تفرجح الازمات اذا أصاب البلاد الجذب . فكان يبتاع له في كل سنة غلة بمائة الف دينار وتجمل متجرأ . وفي زمن اليازوري جعل الخشب والصابون والعمل بين ما يخزن في متجر السلطان واليازوري هذا هو الذي حاول أن ينظم توزيع الغلات في مصر بحيث لا يظلم مشترها ولا يظري بأتمها بغير حق . فقد كان العاملون أي عمال النواحي يطالبون الفلاحين بدفع الخراج قبل وقته ، فاذا عجزوا ابتاعوا منهم غلاتهم ، قبل ادراكها بالثمن البخص ، ثم يقرمونها على الديوان بالسعر الراجح ويربحون الفرق بين السمرين . فأمر اليازوري عمال النواحي بتحرير مبلغ الغلة الذي وقع الاتباع عليه وتقويم ما ورنه التجار لاديوان وختم المخازن وإخباره بمبلغ ما يحصل تحت أيديهم . ثم جهز المراكب وحمل الغلال الى المخازن السلطانية بمصر وقررت أمن الحبوب وسلم الى الخبازين حاجتهم لهارة الاسواق ، ووظف ما يحتاج اليه لبلدان القاهرة ومصر وغيرها واشتر تدبيره هذا عشرين شهراً حتى قتل

ولعل الغلاء الذي وقع بمصر أيام المنتصر كان شر ما عرفه القطر الشقيق في زمن القاطنين . وقد ترك لنا القرزي صوراً حية ناطقة عما أصاب الناس من البسك والندام القوت ، حتى بلغ عن الرضيع الواحد خمسة عشر ديناراً . ومع ذلك فقد وجد من حاول أن يستغل البسك ويربح على حساب العوزين والمحتاجين . فأندر المنتصر الوالي بقطع رأسه ان لم يخفف البلاء . فذهب الوالي الى الحبس وأخرج منه قوماً وجب عليهم القتل وأفاض عليهم ثياباً واسعة وعمائم مدورة وطيالس سابة وجمع تجار الغلة والخبازين والطحانين وعقد مجلساً عظيماً وأمر باحضار واحد من المحبوسين فدخل في هيئته العظيمة حتى اذا مثل بين يدي الوالي قال له (وبلك ما كفائك انك خنت السلطان واستوليت على مال الديوان الى أن اخرجت الأعمال وحققت الغلال فأدى ذلك الى اختلال الدولة وهلاك الرعية . اضرب يا غلام رقتي) فضربت في الحال . واستدعى الوالي آخر فقام اليه الحاضرون من التجار والطحانين والخبازين وقالوا (ايها الأمير ! في بعض ما جرى كفاية ونحن نخرج الغلة وندير الطواحين ونعمر الأسواق بالخبز ونرضخ الأسعار على الناس) . وبعد ضراحة قبل ما قدموه ووفوا بالشرط